

زعماء لبنان الروحيون ينتفضون: البلد على أبواب موت حتمي

يهدرون مستقبلهم ومستقبل أولادهم، ويضيعون الفرصة تلو الأخرى لإنقاذ البلد، ولا يهتمون للوقت الذي يمر، ويجر وراءه ما تبقى من أمل في انتشال البلد من الضياع، متمسكين بمماحكاتهم الثقافية ومطالبهم العقيمة. لا يزال عدد الوزارات وأسماء الوزراء والحصص أهم من صير لبنان واللبنانيين. يهتمون بأمور كثيرة والحاجة إلى أمر واحد: إنقاذ البلد والتكاتف والعمل الجدي من أجل ذلك.



وقال للسياسيين "تواضعوا واصغوا إلى آئين شعبكم. لا فرحوا بما تكتنونه على الأرض بل فرحوا بأن أسماءكم كتبت في السموات كما يقول الرب في إنجيل اليوم. تحلوا بالحكمة، واقتدوا الوقت لأن الأيام شريرة".

وأبدى رئيس الوزراء السابق سعد الحريري، الذي قدم استقالته في أكتوبر الماضي تحت ضغط من الاحتجاجات الحاشدة، استعداده مجدداً لقيادة حكومة تنفذ الإصلاحات التي تفتحها فرنسا كسبيل لفتح الطريق أمام مساعدات دولية تشتد الحاجة إليها. وكان من المقرر أن تبدأ المشاورات النيابية لاختيار رئيس للوزراء الخميس الماضي لكن الرئيس ميشال عون أرجأها بعد تلقيه طلبات بالتأجيل من بعض الكتل النيابية، وعلى رأسها كتلة التنمية والتحرير لفسح المجال أمام المزيد من المشاورات على أمل إقناع الكتل الراضة لتسمية الحريري.

وقال بطريرك في عظته "ارفعوا أيديكم عن الحكومة وأفرجوا عنها، فانتم مسؤولون عن جرم رمي البلاد في حالة الشلل الكامل بالإضافة إلى ما يفعل وباء كورونا".

وجاءت تصريحاته بعد أن قال حزبان مسيحيان رئيسيان، هما التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية، هذا الأسبوع إنهما لن يؤيدا ترشيح رئيس الوزراء الأسبق سعد الحريري لتشكيل حكومة جديدة تتولى مواجهة الأزمة الاقتصادية الطاحنة، مما زاد من تعقيد جهود الاتفاق على رئيس جديد للوزراء. وأعرب نبيه بري زعيم حركة أمل الشيعية ورئيس البرلمان عن تفاؤله بأن الأيام المقبلة ستأتي بانتهاء مطمئنة للبنانيين في ما يتعلق بتشكيل الحكومة، ولا يعرف متى هذا التفاؤل من بري إلا إذا كانت هناك معطيات عن ضغوط خارجية لتشكيل حكومة الأسبوع الجاري.

وقال لقناة "أن.بي.أن" التلفزيونية اللبنانية "نأمل خيرا مطلع الأسبوع... لم يحصل شيء في اليومين الماضيين وفي عطلة الأسبوع على أن نشهد تحركا ابتداء من الإثنين".

وانتقد إلياس عودة مطران الكنيسة الأرثوذكسية النخبة السياسية وقال "عودوا إلى ضمائرهم أيها المسؤولون. إن استمررت ببغيم لن يبقى وطن ولا مواطنون. تواضعوا واصغوا إلى آئين شعبكم". وأوضح عودة في عظة الأحد "نحن نعيش في فساد سياسي وأخلاقي يقودنا إلى صوت حتمي. ألا تثبتت المماطلة في اتخاذ القرارات المهمة أن دولتنا ماثقة ومميتة في أن؟ لم كل هذا التردد والتأجيل في تشكيل حكومة تنقذ الوطن الجريح والشعب الكسح؟ لم كل تلك الإجراءات الخائفة والعراقيل الواهية؟ لم لا نطبق الدستور وننفذ بنوده دون اتجاه أو تحريف؟ هل بسبب عبادة الأنا؟. وأضاف "لا يزال اللبنانيون يصفقون للزعماء الذين

بيروت - أطلق كل من بطريرك الماروني مار بشارة بطرس الراعي، ومترولوجيت بيروت وتوابعها للروم الأرثوذكس المطران إلياس عودة صيحة فرح، محذرين من الموت القادم إلى لبنان، في ظل استمرار المزايدات والمسومات بين القوى السياسية، لتشكيل حكومة جديدة.

وقال بطريرك الكنيسة المارونية في لبنان مار بشارة بطرس الراعي "نرى بالم وإدانة المنظومة السياسية تتجاهل عمدا وإهمالا وإزدراء مطالب المتظاهرين وشعبنا: فلا تهزها ثورة، ولا تفجير مرفأ، ولا تدمير عاصمة، ولا انهيار اقتصادي، ولا تدهور مالي، ولا وباء، ولا جوع، ولا فقر، ولا بطالة، ولا موت أبرياء. فلا تؤلف حكومة، ولا تحترم مبادرات صديقة، ولا تجري إصلاحات، ولا تفاوض جدبا مع المؤسسات المالية الدولية".

وأضاف الراعي "لقد فقد الشعب الثقة بالجماعة السياسية والدولة، والمسؤولون السياسيون من جهتهم فقدوا الحياء واحترام الشعب والعالم، والقيّمون على الدولة عطّلوا دورها ككيان دستوري في خدمة الشعب والمجتمع".

وتابع "لا أحد بري من دم لبنان النازف. المسؤولية جماعية والحساب جماعي". وسال الراعي "من منكم، أيها المسؤولون والسياسيون، يملك ترف الوقت لكي تؤخروا الاستشارات النيابية وتاليف الحكومة؟ من منكم يملك صلاحية اللعب بالدستور والميثاق ووثيقة الطائف والنظام وحياء الوطن والشعب؟".

وتحدث الراعي في عظته خلال قداس الأحد بعد يوم من خروج المتظاهرين إلى شوارع بيروت في الذكرى الأولى لحركة احتجاجية اندلعت في أكتوبر من العام الماضي للتنديد بالفساد وسوء الإدارة. وتفاقمت خلال العام المنقضي مشاكل لبنان بسبب نقشي فايروس كورونا وانفجار مدمر في مرفأ بيروت في أغسطس.

هل يستجيب حمدوك لمطالب بنسودا بتسليم البشير

عودة الحراك عامل ضغط على السلطة الانتقالية للاستجابة لمطالب الجنائية



هل يفعلها حمدوك

وعمل الجهاز القضائي السوداني حول موضوعات ذات صلة بدارفور، والثاني هو كيفية الحصول على تعاون السلطات السودانية في جمع المعلومات ذات الصلة بقضية السيد علي عبدالرحمن كوشيب أحد المطلوبين للمحكمة والذي سلم نفسه في يونيو الفائت في دولة أفريقيا الوسطى المجاورة لدارفور.

وفي فبراير الماضي، أعلنت الحكومة السودانية التي تولت السلطة بعد الإطاحة بالبشير في أبريل 2019 موافقتها على "مثول" المطلوبين لدى المحكمة أمامها.

وحت القيادي بقوى الحرية والتغيير جعفر خضر في تصريحات صحفية حكومة حمدوك للإسراع في الإلقاء نض على تسليم البشير، بجانب أن هناك وعدا بأن تسليمه سيؤدي إلى رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، فإن تسليمه بحسب هذه المعطيات يعد أمرا مفيدا.

واستردك قائلا "لكن يجب أن نتفاوض حكومتنا المدنية مع الجنائية لأن البشير له جرائم أخرى بخلاف الإبادة في دارفور، كإنتقال الإنتقاص والانتهاكات الواسعة والقتل والفساد في كل أنحاء البلاد، مؤكداً أن كل هذه الجرائم يجب الاتفاق عليها مع الجنائية، بجانب محاكمة عليها بالداخل، وعزا ذلك إلى أن المحاكمة على جريمة واحدة لا تلغي جريمة أخرى، بجانب أن الجنائية عقوباتها أقل دندا ولا تتضمن أحكاما بالإعدام".

وكانت بنسودا التقت في معرض زيارتها عضو مجلس السيادة الانتقالي محمد حسن التعايشي بحسب تصريح مكتوب من مكتب إعلام مجلس السيادة الانتقالي. وأكد متحدث باسم المحكمة الجنائية الدولية، السبت، أن "بنسودا ستكون مع وفد من مكتبها في الخرطوم على مدى الأيام القليلة المقبلة لبحث التعاون بين المحكمة الجنائية الدولية والسودان". وطوال عقد، تجاهل الرئيس المعزول مذكرات التوقيف الدولية الصادرة بحقه. والبشير الذي حكم البلاد ثلاثين عاما يقبع حاليا في سجن كوبر بالعاصمة السودانية الخرطوم وتجري محاكمته. وقد صدر حكم أول في حقه في قضية فساد في ديسمبر وقضى بسجنه لمدة عامين. كما يحاكم البشير مع 27 شخصا آخرين بتهمة تدبير انقلاب 1989 الذي أطاح بالحكومة المنتخبة وقتذاك.

تتزامن زيارة المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية فاتو بنسودا التاريخية إلى الخرطوم، مع تنامي الضغوط المدنية لتنفيذ استحقاقات ثورة ديسمبر ومن بينها الاستجابة لطلب تسليم رموز النظام السابق وبينهم الرئيس المعزول عمر البشير إلى المحكمة الدولية.

الدولية فحسب، وإنما يأتي استجابة للمطالبات الشعبية بإقامة العدل". وكانت المحكمة أصدرت مذكرات اعتقال بحق الرئيس السابق عمر البشير واثنين من مساعديه بتهم ارتكاب جرائم إبادة وتطهير عرقي وجرائم حرب وضد الإنسانية أثناء النزاع في إقليم دارفور غرب البلاد، الذي استمر بين 1989 و2004 وأسفر عن 300 ألف قتيل والملايين من النازحين.

ويطالب ضحايا النزاع بتسليم المطلوبين للمحكمة، ورحبت هيئة محامي دارفور الأحد، بزيارة المدعية العامة لمحكمة الجنايات الدولية وفريقها المساعد ووصفت الزيارة بـ"الحدث التاريخي المهم" لآسر الضحايا.

رئيس الوزراء عبدالله حمدوك متردد في تسليم البشير للجنائية خشية زيادة الانقسامات بين مكونات السلطة

وقالت الهيئة في بيان إنها "ستحاطب مجلسي السيادة والوزراء بضرورة الوفاء بتعهدات والتزامات السودان الدولية، بالتعاون مع المحكمة وتسليم جميع مرتكبي الجرائم لمحكمة الجنايات الدولية، وتسهيل أي إجراءات يمكن أن تتخذ في الحصول على أي بيّنة طلبها محكمة الجنايات الدولية". وثمنت اتجاه السودان نحو التعاون مع محكمة الجنايات الدولية والأسرة الدولية للحيلولة دون إفلات مرتكبي الجرائم من العقاب، وتمكين المدعية وفريقها المساعد من زيارة السودان. وذكرت وكالة الأنباء السودانية الرسمية (سونا) أن بنسودا التقت في وقت سابق نصرالدين عبدالباري وزير العدل.

ونقلت سونا عن المدعية العامة قولها إن "هدف الزيارة من شقين، الأول هو الاجتماع بالمسؤولين السودانيين حول عمل المحكمة الجنائية الدولية في دارفور وكيفية تنسيق التكامل بين عمل المحكمة

الخرطوم - أعلن رئيس الوزراء السوداني عبدالله حمدوك، الأحد، التزام بلاده بتحقيق العدالة استجابة لتطلعات المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية فاتو بنسودا في اليوم الثاني من زيارتها للخرطوم.

ووصلت بنسودا السبت، إلى السودان في زيارة تستمر لغاية الأربعاء المقبل، حيث أعلنت أن الهدف من زيارتها هو التنسيق مع السلطات السودانية حول عمل المحكمة بالمواضع ذات الصلة بإقليم دارفور غربي البلاد.

وتقول مصادر إن زيارة المدعية العامة تستهدف الوقوف على مدى جدية السلطة الانتقالية في السودان لتسليم الرئيس المعزول عمر حسن البشير وعدد من رموز نظامه إلى المحكمة الجنائية، بتهم ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في إقليم دارفور.

وهناك تباين في الموقف بين أقطاب السلطة في السودان حيال هذه الخطوة حيث أن هناك شقا يرى بضرورة تسليم البشير ورموز نظامه الضالعين في جرائم دارفور إلى المحكمة الدولية ومقرها لاهاي، في المقابل هناك طرف يمثل المكون العسكري يتحفظ على هذه الخطوة ويرى بضرورة محاسبتهم في الداخل.

ويقول مراقبون إن رئيس الوزراء عبدالله حمدوك متردد في اتخاذ هكذا الخطوة، خشية زيادة الانقسامات بين مكونات السلطة، بيد أن البعض يعتقد أنه قد يقدم عليها لاسيما في ظل ضغوط شعبية متزايدة تطالب بتنفيذ المطالب التي نادى بها الحراك الذي أطاح بالبشير.

وكانت لجان المقاومة الشعبية دعت إلى التظاهر يوم 21 أكتوبر الجاري للضغط على السلطة القائمة ولاسيما حكومة حمدوك لتصبح المسار والاستجابة لاستحقاقات الثورة ومن بينها تسليم رموز النظام السابق، وإنهاء الإقتصاد الموازي الذي ما تزال تتحكم به المنظومة العديمة.

وقال مكتب حمدوك في تصريح مكتوب تلقتة وسائل الإعلام "إن التزام السودان بتحقيق العدالة ليس من الالتزامات

نتياهو ممزق بين إرضاء الحريديم واحتواء غضب العلمانيين

بينما رفضت وزارة الصحة فتح صالونات الحلاقة والمدارس الابتدائية في هذه المرحلة. وشهدت الأسابيع الأخيرة مظاهرات احتجاجية لتتبار العلماني ضد سياسات نتياهو في تعاطيه مع أزمة وباء كورونا، معتبرا أن التساهل الذي أظهره حيال اختراق اليهود الحريديم للإجراءات الصحية يعود لأسباب سياسية في علاقة بمحاولاته الحفاظ على تحالفاته مع الأحزاب الحريدية.

ولا يلتزم المجتمع الحريدي بتعليمات الحكومة، إذ أصدر الأحكام كانيفسكي، زعيم الروحي للحريدين الأشكناز، مطلع الشهر الجاري، وهي توجيهات بفتح "تلمودي تورا"، وهي بمثابة المدارس الابتدائية والإعدادية الحريدية. وعلى إثر هذا الخرق للقانون، دعا وزير الطاقة الإسرائيلي يوفال شتاينبريتس، إلى سحب التمويل الحكومي من الشيفوت (المعاهد الدينية) الحريدية لرفضها الالتزام بالتعليمات.

ومارس الحريديم منذ بداية جائحة كورونا ضغوطا كبيرة على نتياهو، كانت سببا في تخفيف بعض إجراءات الإغلاق، واستثناء مرافق تابعة لهم.

فيما يذهب آخرون إلى اعتبار الفايروس علامة عن قرب ظهور السيد المسيح. وارتفعت الإصابات بفايروس كورونا المستجد في إسرائيل التي يبلغ عدد سكانها 9 ملايين نسمة إلى 301.896 إصابة بينها 2.141 وفاة.

وأعلنت وزارة الصحة الأحد أنها سجلت 395 إصابة جديدة بفايروس كورونا المستجد خلال الساعات الـ24 الماضية بينما تم الإبلاغ عن 673 حالة خطيرة.

وبدا البلد المرحلة الأولى من تخفيف الإغلاق التي تتضمن فتح أماكن العمل التي لا تستقبل جمهورا، وروضات الأطفال حتى 6 سنوات، وعمل مطاعم بمنظومة "تيك أوي" (سفري)، وإلغاء تقيدات الخروج من المنزل إلى 1000 متر، والسماح بالزيارات المنزلية.

وتقرر فتح شواطئ البحر والمحميات الطبيعية، وتخفيف القيود المفروضة على التجمع، لتسمح بتجمع حتى 20 شخصا في الأماكن المفتوحة، و10 أشخاص في الأماكن المغلقة. وحذر رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتياهو، من أن ارتفاع أعداد المصابين من جديد سيؤدي إلى إعادة دراسة التسهيلات في نهاية الأسبوع،

تل أيب - يجد رئيس الوزراء الإسرائيلي وزعيم حزب الليكود بنيامين نتياهو نفسه في موقف لا يحسد عليه بين إرضاء المجتمعات الحريدية التي شكلت حزانا داعما للحالف اليميني المنصهر فيه، وبين احتواء غضب العلمانيين الذين ينتقدون تساهله مع اليهود الحريديم وما أضر عن ذلك من تبعات صحية كارثية جراء نقشي جائحة كورونا.

ويرفض اليهود الحريديم الاقتداء بالبروتوكولات الصحية الأمر الذي أدى إلى ارتفاع كبير في معدلات الإصابة بفايروس كورونا لاسيما في تجمعاتهم السكنية. ورغم محاولات نتياهو وحكومته إقناعهم بضرورة الاستجابة لتلك الإجراءات، إلا أنهم يصرون على التمرد عليها، وأخر خطواتهم، فتح المدارس الدينية والكنايس أمام المصلين وعدم الالتزام بتدابير التباعد الجسدي.

وعاد مئات الآلاف من الأطفال دون سن السادسة إلى رياض الأطفال في إسرائيل الأحد، مع بدء المرحلة الأولى من رفع الإغلاق المفروض في أنحاء البلاد منذ 18 سبتمبر. ومن المعروف أن يوم الأحد هو بداية أسبوع العمل والدراسة في إسرائيل.

ويتعين على بقية الأطفال والفتيان في المرحلة العمرية من ستة أعوام فاعلي هذه المرحلة من مراحل الإغلاق.

وناشد وزير التعليم العالي زئيف إلكين اليهود المتشددين احترام القانون، بيد أن مناشداته لم تجد نفعها. بعد أن أمر حاخام بارز المدارس الدينية بمعاودة الفتح.

ويرفض اليهود المتشددون الالتزام بالقوانين الوضعية حتى تلك التي لها علاقة بالصحة العامة، وسبق الحريدي بسبب رفض عائلاتهم تطعيمهم.

ويعتبر بعض الحاخامات المتشددين أن فايروس كورونا هو ابتلاء من الله،



الحريديم يستنزفون جهاز الشرطة